الاقتصاد الخفي يستنزف 100 مليار دولار من موارد السعودية

خبراء: «التصحيح» سيوقف النزف الاقتصادي والتحويلات غير النظامية

تم تحويل 194 مليار دولار من السعودية خلال 10 سنوات

طالب خبراء جميع الوزارات السعودية، وفي مقدمتها الداخلية والمالية والتجارة والعمل ومؤسسة النقد العربي السعودي ومصلحة الإحصاءات العامة وغيرها من الأجهزة المعنية، بالحد من انتشار ظاهرة «الاقتصاد الخفي»، التي يقدر حجمها بنحو 330 مليار ريال، ويتوقع أن تصل في نهاية العام الجاري إلى 400 مليار ريال.

وأكد الخبراء أن الاقتصاد الخفي منتشر في كل دول العالم، وأن الحملة التصحيحية للعمالة المخالفة سوف تحد من انتشاره، مطالبين بالاعتماد على التعاملات الإلكترونية والتقليل من التعامل النقدي «الكاش».

من جهته، قال المحلل الاقتصادي عصام خليفة إن الاقتصاد الخفي يعتبر من الظواهر التي تشترك فيها كل دول العالم، فجرائم السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز وغسل الأموال والتستر التجاري والغش التجاري وجرائم التهرب الضريبي والتحايل على القوانين والإجراءات الخ

وبيّن خليفة أن الاقتصاد الخفي يشمل جميع المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي، وفي بعض الحالات تنمو معدلات الاقتصاد الخفي بنسبة أكثر من الاقتصاديات الرسمية.

ولفت إلى أن الاقتصاد الخفي يحقق إيرادات ومكاسب كبيرة لفئة من الناس تقدر بمليارات الريالات، ولكن على حساب الدخل القومي، كما يؤدي إلى آثار اجتماعية سيئة جداً، من أبرزها زيادة الغني غنى وزيادة الفقير فقراً كما يسبب سوء توزيع للموارد بين الناس.

وأضاف أن من أبرز أسباب الاقتصاد الخفي ارتفاع نسبة الفساد الأخلاقي والإداري والبيروقراطية والتعقيد في القطاعات الحكومية والخاصة، وسوء تأويل وتفسير القانونيين، وارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض دخل الفرد، وعدم الرضا الوظيفي، وارتفاع نسبة البطالة، وعدم فاعلية الأجهزة الرقابية في كشف العاملين في الاقتصاد الخفي، إما بسبب الاتكالية أو لقلة الإمكانات المالية والبشرية.

وأضاف خليفة قائلاً إن ظاهرة التستر التجاري تستنزف الموارد المالية للبلاد وتحولها للخارج، حيث هذه الأرقام من التحويلات مخيفة وخطرة، مشيراً إلى أنها ليست مخفية عن المسؤولين في وزارة المالية والتجارة وكل من له علاقة بهذه التحويلات. ومع الأسف الشديد فهي في تزايد مستمر والخاسر الأكبر من هذه الظاهرة الاقتصاد الوطني والمواطنون. من جانبه، قال عضو مجلس الشورى والمحلل الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة إنه تقدم بمقترح لمجلس الشورى لوضع نظام للاقتصاد الخفي وتمت الموافقة عليه من قبل رئيس مجلس الشورى، ومطروح حالياً للتصويت من قبل اللجان المختصة في المجلس، وسيتم الإعلان عنه قريباً، مشيراً إلى أن إحصائيات الأمم المتحدة تؤكد أن حجم الاقتصاد الخفي يقدر بنحو 18 في المئة سنوياً من حجم الناتج المحلي للمملكة. وقال كلفنا الاقتصاد الخفي لعام 2013 ما قيمته 330 مليار ريال، وأتوقع أن يصل في نهاية العام إلى 400 مليار ريال. ولفت إلى أن الاقتصاد الخفي أحدث تشوهات في الاقتصاد الحقيقي للمملكة من خلال عدم ظهور الإحصاءات الحقيقية لاقتصاد المملكة، مشيراً إلى أن الاقتصاد الخفي لم يقتصر على الأجانب، وإنما أيضاً من السعوديين الذين يخفون استثماراتهم من خلال عمليات التستر التي تعادل ما يقارب 60 في المئة من عمليات الاقتصاد الخفي.

قدرت دراسة صادرة من صندوق النقد الدولي، بأنه قد تم في المملكة تحويل 194 مليار دولار، «727.5 مليار ريال» خلال الفترة من 2000 2010، بمعدل سنوي يقدر بنحو 72.75 مليار ريال، هذا وفق الإحصاء الرسمي للأموال الخارجة، ولا نعلم كم هي الأموال التي تخرج بطرق غير نظامية ولكنها تقدر بمليارات الريالات سنوياً. واعتبر خليفة أن هذه الأرقام من التحويلات مخيفة

إسبانيا تتراجع 10 مراكز في تصنيف منظمة الشفافية الدولية

«رويترز»: قالت منظمة الشفافية الدولية إن اسبانيا تراجعت عشرة مراكز لتصبح في المركز الأربعين على مؤشر عالمي للفساد الرسمي وذلك بعد سلسلة فضائح في الحزب الحاكم والأسرة المالكة.

وأضافت المنظمة أن اسبانيا هي ثاني أكبر خاسري النقاط على مؤشر الفساد لعام 2013. وكانت سوريا هي الخاسر الأكبر في ظل الحرب الأهلية الدائرة في البلاد. وتراجعت أيضا جامبيا ومالي وغينيا بيساو وليبيا.

وأظهر الركود الاقتصادي الذي تعيشه اسبانيا منذ خمس سنوات والذي أجبرها على تطبيق إجراءات تقشف صارمة كيف أدت العلاقة بين السياسيين وأباطرة المقاولات إلى فقاعة عقارية كارثية.

وأبلغ أمين الصندوق السابق للحزب الشعبي الحاكم في اسبانيا أحد القضاة أنه حول تبرعات نقدية من رجال أعمال في قطاع التشييد إلى جيوب قادة بالحزب وتبين أن لديه 48 مليون يورو بحسابات مصرفية في سويسرا. ووجهت السلطات هذا العام أيضا إلى إيناكي أوردانجارين صهر ملك اسبانيا اتهامات بالاستيلاء على ستة ملايين يورو من المال العام. وقالت آن كوخ مديرة إدارة أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة الشفافية الدولية «ما فعلته الأزمة الاقتصادية هي أنها سمحت بمزيد من النقاش العام عن مشكلة الفساد. .. زاد فضح الفساد وهذا يؤثر على الصورة. في اسبانيا وجهت أصابع الاتهام إلى شتى القطاعات. . السياسيين والأسرة المالكة والشركات في الوقت الذي تعاني فيه البلاد معاناة شديدة.»

وصنفت المنظمة 177 دولة في عام 2013 واشتركت في المركز الأول نيوزيلندا والدنمرك. وكانت كلتا الدولتين هما الأقل فسادا في العالم في 2012 أيضا إلى جانب فنلندا. واشترك في المركز الأخير الصومال وكوريا الشمالية وأفغانستان دون تغير عن العام الماضي.

وتقوم المنظمة التي تتخذ من برلين مقرا بقياس ما تلحظه من فساد وليس المستوى الفعلي للفساد وذلك بسبب سرية أغلب التعاملات التي تنطوي على فساد. وعلى مؤشر المنظمة تمثل 100 نقطة أعلى مستوى للشفافية بينما يمثل الصفر أعلى مستوى للفساد.

رغم نمو مؤشرتها لأعلى مستوى خلال أربعة أعوام

196مليار دولار قيمة المشاريع الملغاة في السعودية ... و167مليوناً مشاريع مؤجلة

برغم إلغاء بعض المشاريع إلا أن المملكة تظل أكبر سوق للإنشاءات في الشرق الأوسط

في الوقت الذي تعتبر السعودية من اكبر أسواق المشاريع بالشرق الاوسط قدرت احصائية اقتصادية قيمة المشاريع التي لا تزال متوقفة بقيمة 167 مليون دولار في حين تم إلغاء أخرى بقيمة 196 مليار دولار وفقا لتقارير ميد الاقتصادية.

وتأتي المملكة في المرتبة الثانية خليجيا بنمو مؤشر المشاريع محققة ارتفاعا بنسبة 31 في المئة هذا العام، لتعلو فوق قيمة التريليون دولار في الشهر الماضي وذلك للمرة الأولى منذ العام 2010، إذ إن أكبر خمسة عقود إنشائية منحت هذا العام في الخليج كانت في المملكة وثلاثة منها على مشروع واحد وهو مترو الرياض.

ويحلول العام 2030، سيتم إنفاق أكثر من 800 مليار دولار على المشاريع الجديدة في المملكة، وذلك بفضل جهود الملك عبدالله لتنويع اقتصاد المملكة، فضلاً عن ذلك يتم تنفيذ المزيد من الاستثمارات للاستفادة من الموارد الطبيعية في البلاد.

في المقابل سجلت الإمارات أعلى ارتفاع بين دول مجلس التعاون بمؤشر المشاريع هذا العام، محققة 32 في المئة ارتفاعاً سنوياً بفضل الانتعاش السريع غير المتوقع لقطاع العقارات في دبي.

وعلى الرغم من تقدم السوق السعودي، الا أنّ مشاريع بقيمة 167 مليون دولار لا تزال متوقفة في حين تم إلغاء أخرى بقيمة 196 مليار دولار. ولا يختلف الوضع كثيرا في الإمارات، حيث لا تزال هناك مشاريع بقيمة 336 مليار دولار متوقفة، وأخرى بقيمة 383 مليار دولار تم إلغاؤها.

وبلغ مؤشر «ميد» لمشاريع الخليج أعلى مستوياته مع وصوله 3.19 تريليونات دولار حتى 12 نوفمبر، بعد التقلبات التي شهدها المؤشر على مدى السنوات السبع الأخيرة.

وارتفع المؤشر إلى 3 تريليونات في فبراير 2009، بعد وصوله حدود التريليون دولار للمرة الأولى في مايو 2006، غير أنّ الأزمة المالية العالمية وضعت حدا لازدهار قطاع الإنشاءات في المنطقة وخفضت المؤشر إلى 2.2 تريليون دولار في يوليو 2011.

وعاد المؤشر ليسجل أول ارتفاع له منذ عام، وذلك بالتزامن مع بدء عملية إعادة إحياء المشاريع المتوقفة وإطلاق مشاريع جديدة، ما أدى إلى نموه بأكثر من 30 في المئة ليصل إلى مستواه الحالي بنحو 3.19 تريليونات دولار.

خبراء يتوقعون أداءً جيداً في 2014 بدعم من نتائج القطاعات

سوق الأسهم السعودية تربح 78 مليار ريال في 9 أشهر

متعاملون في سوق الأسهم السعودية

توقع محلل وخبير مالي أن يكون أداء سوق الأسهم السعودية جيدا خلال العام المقبل 2014، بعد النتائج الجيدة التي سجلتها قطاعات السوق الـ15 خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، إذ حققت 78.11 مليار ريال إجمالي صافي دخل خلال هذه الفترة، بنسبة نمو بلغت 0.4 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والتي كانت 76.79 مليار ريال.

وقال مدير إدارة البحوث والمشورة في شركة البلاد للاستثمار وعضو لجنة الاستثمار والأوراق المالية في غرفة تجارة الرياض تركي بن حسين فدعق، في محاضرة نظمتها أول من أمس لجنة الاستثمار والأوراق المالية في غرفة الرياض بالتعاون مع نادي الاستثمار للطالبات في جامعة الملك سعود، إن سوق الإسهم سجلت نحو 30.1 مليار ريال أرباحاً صافية خلال الربع الثالث من العام الحالي بنسبة نمو بلغت 11 في المئة مقارنة بالفترة نفسها خلال العام الماضي والبالغة 27.02 مليار ريال.

فقد شارك في المحاضرة المحلل والخبير المالي عضو لجنة الأوراق المالية محمد بن فهد العمران، بحضور نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض رئيس لجنة الاستثمار والأوراق المالية خالد بن عبدالعزيز المقيرن، وشهدت حضوراً كثيفاً من سيدات الأعمال وطالبات جامعة الملك سعود.

وقدم العمران عرضاً في بداية المحاضرة لأهمية تحليل القوائم المالية للشركات في اكتشاف الفرص الاستثمارية في السوق وفق القيمة العادلة لسهم الشركة، وقال إن التحليل يستند إلى عوامل عدة من أبرزها تقويم المركز المالي للشركة والذي يتحدد بنوعية الأصول والسيولة والأراضي ورأس المال العامل الذي وصفه بخط الدفاع للشركة وتحديد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتحدث عن ضوابط لجوء الشركة للاقتراض، فأوضح أن اللجوء للقروض قصيرة الأجل قد يضع الشركة في أزمة مالية، والأفضل طويلة الأجل وبحيث تكون كلفته أقل من العائد على أصول الشركة ومبيعاتها.

وعن أهمية وجود صانع السوق قال العمران إن صانع السوق في الأسواق المالية الكبرى والمنظمة يتمثل في الشركات الاستثمارية الكبيرة، أما في بقية الأسواق فالمسالة غير واضحة.

وقدم المقيرن مداخلة تطرق خلالها إلى أن هناك صانعاً للسوق وهناك ما يسمى صندوق التوازن، وجُرّب في بعض دول العالم وبخاصة الأسواق الناشئة، مشيرا إلى أنه يوجد جدل في السعودية في هذا الموضوع، فهناك من يرى أنه مناسب وهناك من يرى أنه غير مناسب.

واعتبر أنه لو كان هناك صندوق توازن بشروط وضوابط معينة واضحة لما وصل المؤشر إلى 20 ألف نقطة وما انخفض إلى 4 آلاف.

حزمة تحفيز يابانية بقيمة 53 مليار دولار هذا الأسبوع

شينزو ابي

«رويترز»: قالت مصادر مطلعة امس إن اليابان سترتب حزمة تحفيز اقتصادي هذا الأسبوع قيمتها نحو 53 مليار دولار لدعم الاقتصاد قبل زيادة ضريبة المبيعات في ابريل نيسان.

وأبلغت المصادر رويترز مشترطة عدم كشف هوياتها أن حجم الحزمة التي أمر بها رئيس الوزراء شينزو آبي في اكتوبر تشرين الأول بين 5.4 تريليونات ين «52.43 مليار دولار» و5.5 تريليونات. كان وزراء في الحكومة قالوا إنه يتعين ألا تقل الحزمة عن خمسة تريليونات ين لتخفيف الأثر الاقتصادي لزيادة الضرائب وهي أكبر خطوة تأخذها اليابان منذ عقود لتقليص ديونها الهائلة. وأبلغ عضو البرلمان ياسوهيرو هاناشي لجنة من الحزب الديمقراطي الحر الحاكم أن الحكومة ستضع حزمة «فعالة» تتجاوز خمسة تريليونات ين «قدر الإمكان».

وقالت المصادر إن الحكومة ستأخذ قرارها بشأن الحزمة يوم الخميس لكنها لن تعلن القيمة بالتحديد قبل أن يوافق مجلس الوزراء على ميزانية تكميلية في 12 ديسمبر.

السويدي: هدفنا غرس قيم الادخار في جيل الغد لحياة أكثر أمنا واستقراراً

أشادت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي انتصار السويدي بنتائج الزيارة التوعوية والتثقيفية التي قام بها فريق البنك مؤخرا إلى مدرسة حولي المتوسطة للبنات، استكمالا لفعاليات برنامج حملته «وفر.. واكبر مع الدولي»، التي سبق وأن أطلقها بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي منظمة «مالية الأطفال والشباب العالمية» CYFI لغرس قيمة الادخار ومهارات التوفير في سلوكيات طالبات هذه المرحلة العمرية المهمة والحساسة وهي مرحة المراهقة.

وقالت السويدي: هناك سببان جوهريان دفعانا للمضي قدما في حملة «وفر ...واكبر مع الدولي» بمثل هذا الإصرار والتصميم، أولهما ذلك الحماس والتفاعل الكبيران اللذان لمسناهما من قبل طلبة وطالبات المدارس التي زرناها من قبل وشملت مختلف المراحل الدراسية، وساهم هذا بدوره في إنجاح هذه الحملة بصورة غير مسبوقة، وثانيهما هو حرصنا على تعميم فائدة هذا البرنامج الهادف على اكبر عدد ممكن من مدارس وزارة التربية والتعليم، انطلاقا من مسئوليتنا المجتمعية تجاه كافة الشرائح الطلابية بصورة عامة لدعم مسيرة وجهود القطاع التربوي في الارتقاء بمهارات وقدرات طاقاتنا الشبابية على كافة الأصعدة.

فرع الولايات المتحدة الأمريكية

«الخليج» الراعي البلاتيني لمؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

الشيخ جابر مبارك و رشا الصباح مع فريق بنك الخليج في المؤتمر الثلاثين لاتحاد طلبة الكويت في الولايات المتحدة

الحجّاج تلقي كلمة خلال الافتتاح

اختتم بنك الخليج رعايته البلاتينية ومشاركته في مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة الأمريكية المنعقد على شرف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح خلال الفترة من 28 إلى 30 نوفمبر 2013 في مدينة سان دييغو بولاية كاليفورنيا الأمريكية. ويعتبر هذا الحدث الذي يقام تحت عنوان «لنصنع قرار... تصحيح المسار» المؤتمر السنوي الثلاثين الذي ينظمه الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد افتتح المؤتمر سفير الدولة لدى الولايات المتحدة الامريكية الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح وتلته سلمى الحجاج–مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج، بكلمة بالنيابة عن البنك سلطت من خلالها الضوء على أهمية «التغيير» وإحداث الفرق. كما شارك البنك في الندوة الاقتصادية المنعقدة في 28 نوفمبر، ممثلا طارق الصالح–رئيس وحدة الاستثمار في إدارة الثروات. وقد غطى المنتدى محاور هامة عديدة حول الاقتصاد الكويتي.

بالإضافة إلى هذا، كان بنك الخليج متواجدا في معرض الفرص الوظيفية الذي أقيم خلال فعاليات اليوم الأول، حيث قام ممثلون عن البنك بتعريف الطلبة ببنك الخليج وأنشطته وبحث فرص العمل المستقبلية مع طلبة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حرص بنك الخليج على إقامة عدة أنشطة على مدار أيّام المؤتمر تفاعل معها الطلبة بشكل كبير خاصة فعالية حساب الدّانة التي عقدت خلال حفل الغداء الذي نظمه البنك في اليوم الثاني من المؤتمر. هذا وتضمّنت الفعالية سحبا على جوائز مالية خاصّة بالطلبة الذين شاركوا في حفل الغداء. تجدر الإشارة إلى أن بنك الخليج قد منح جوائز مالية بقيمة 10 آلاف دينار كويتي من حساب الدّانة للطلبة خلال أنشطة المؤتمر المختلفة.

وفي اليوم الختامي للمؤتمر، قام بنك الخليج بتنظيم رحلة لطلبة الاتحاد الوطني إلى حديقة الحيوان بسان دييغو، التي تعتبر أكبر حدائق الحيوان في العالم، كما قام البنك بتكريم أوائل الخريجين الكويتيين الخمسة عشر الدارسين في الولايات المتحدة، الذين حضروا المؤتمر، وقدم لهم هدايا تذكارية تقديرا لتفوقهم، كما قدم المطرب عبد الله الرويشد فقرة غنائية أسعدت الحضور.

ويعتبر مؤتمر طلبة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة الأمريكية أحد أكبر التجمعات للكويتيين في الخارج حيث حضرهذا العام أكثر من 3000 طالب وطالبة.